اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر

أ . م . د عامر حسن فياض(*) م . د كاظم علي مهدي(**)

ملخص بحث : –

إن جواز الحكم على الاشياء ينبغي ألاّ يتعارض مع الحكمة والعقل . وتؤكد ادبيات السياسة الرشيدة بصدد الانتقال بالكيان السياسي (عراق اليوم مثلاً) إلى دولة مدنية ذات حكم صالح ، ضرورة تلمس الحكمة والعقل في عقد اجتماعي بين افراد وجماعات هذا الكيان السياسي. وهذا العقد الاجتماعي يدعي الدستور الذي يصبح بعد إقراره الفيصل المعتمد في كل ما يتصل ببناء الدولة ذات الحكم الصالح طالما أنه دستور جمع الحكمة والعقل في نصوصه من جهة ، وانه كان موضع قبول واتفاق من جهة ثانية .

وعلى أساس ما تقدم كتبنا هذا البحث لنلخص إلى قائمة بما يجوز وبما لايجوز في حياة العراق السياسية المعاشة، وأبرز استنتاجات هذه القائمة الطويلة ما يأتي :–

– لايجوز أن نفهم ونتعامل مع الفيدرالية بدلالة قوة الحكومة الاتحادية وضعف الحكومات المحلية (حكومة الاقليم وحكومات المحافظات) .وبالمقابل لايجوز أن نفهم ونتعامل مع الفيدرالية بدلالة ضعف الحكومة الاتحادية وقوة الحكومات المحلية .ولكن يجوز أن نفهم ونتعامل مع الفيدرالية بدلالة قوة الحكومة الاتحادية وقوة الحكومات المحلية (حكومة الاقليم وحكومات المحافظات) معا. على أن تكون مصادر هذه القوة للطرفين متأتية فقط من الصلاحيات التي خولها الدستور والقانون لكل من هذه الحكومات .

– وفي سياق الحرص على الانتقال بالعراق من كيان سياسي إلى دولة مدنية ذات حكم صالح لايجوزأن نتحدث عن تشريعات خلافية أشار لها الدستور بوضوح تام ، وأكد ضرورة سنها وتزيد عن ستين قانوناً (منها على سبيل المثال لا الحصر قانون النفط والغاز – قانون الأحزاب – قانون حرية التعبير والتظاهر – قانون المحكمة الاتحادية ...الخ) فهذه قوانين تأسيسية مكملة للدستور ولا تحتمل التأخير والإبطاء والمماطلة والخلاف مع التذكير أن دستورنا هو دستور العام ٢٠٠٥ ونحن اليوم في الأيام الأخيرة لعام ٢٠١٣.

(*) عميد كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

أما الذي يجوز هنا ، وفي هذا الشأن بالذات ، هو أن نتحدث عن عوق بنيوي وعوز تشريعي وعبث بالثروات والامن ، وعجز في الأداء والمنجز سببه كتل (خلافية) متصدرة للعملية السياسية في العراق .

هكذا تطول قائمة الـ (يجوز ولايجوز) في سياق الانتقال بالعراق من كيان إلى دولة . فلا يجوز أن يكون هناك (عناد) سياسي بين الكتل (الخلافية) المتصدرة . ويجوز أن يكون هناك (تنافس) سياسي فيما بينها .

ولايجوز أن يبقى رجال الكتل (الخلافية) المتصدرة (رجال سياسة فقط) . ويجوز أن يتحول هؤلاء إلى (رجال دولة) في جميع المؤسسات التنفيذية والتشريعية . عندها يتخلص رجال سياسة الكتل الخلافية المتصدرة من عادة (نشرهم الغبار وشكواهم من عدم الرؤية) التي وصف نابليون بونابرت السياسيين بها .

المقدمة

من السذاجة السياسية أن ينصرف الذهن العاقل الى أن الأزمة• التي يعانيها العباد في بلاد العراق هي أزمة سحب الثقة عن رئيس الحكومة. ولو كان الأمر كذلك فلا داع من التطّير في ممارسة فعالية سحب الثقة وفق المسالك الدستورية• من جهة، ولا داع أيضا من التهديد بممارسة هذه الفعالية بدافع المزايدات السياسية• . فالأزمة أبعد وأعمق من ذلك وبقدر ما اصبح العلاج ضرورياً، فإن التشخيص للواقع المأزوم والمتأزم هو أكثر ضرورة . إذ تواجه الأنظمة السياسية الوليدة في مراحلها الانتقالية أزمات ، ومع وجوب ادراك خصوصية الواقع السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فان هذه الأزمات تتمثل بـ :

١. انهيار النظام السياسي واستبداله بنظام سياسي آخر، خصوصاً مع نهاية الدولة العراقية نفسها، واستبدالها بدولة غير مستقرة وغير واضحة التشكيل، أو كيان سياسي متضعضع نتيجة الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. إذ تعاني معظم القوى السياسية العراقية المعاصرة من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة ، وهي تتشبث بالسلطة وتشتغل بكل شيء عدا الانشغال ببناء الدولة.

٢. تخلف البنى وضعف المؤسسات السياسية العراقية الحديثة، وسيادة المؤسسات التقليدية بدلا عنها ، وهو ما استندت وتتكأ عليها في الغالب القوى السياسية العراقية المعاصرة من أجل

فرض هيمنتها على معادلة حكم النظام السياسي ، ومن ثم تضييق مبدأ المشاركة السياسية والشعبية الفعالة.

٣. إن ضريبة المراحل المختلفة لتاريخ العراق السياسي هو حالة التضاد النوعي الدائم بين النظام السياسي والشعب، مما خلق حالة تصدع وأزمة شرعية، وانعدام الثقة المتبادلة والعنف السياسي ، واستعمال القوة المشروعة وغير المشروعة .

٤. كثرة المفاهيم الفكرية والجوانب المستجدة في الواقع العراقي المعاصر مثل النظام السياسي البرلماني وموضوع الفيدرالية أو الدولة الاتحادية وغيرها. ولكن لا خوف من هذه المفاهيم والموضوعات ، طالما ارتبطت بالتطبيق العملي والصحيح .

الأمر الذي يدعو العقلاء الى التفكير بيقظة عالية من أجل التشخيص والعلاج لتلك الاشكاليات والتشوهات في المشهد السياسي العراقي المعاصر .

أولاً: في أيّ لحظة من التاريخ يقف عراق اليوم ؟

لقد شكلت قضية (الانتقال الديمقراطي) أو عملية (الدمقرطة) مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة[١].

إذ يرى (صامويل هانتنجتون) أن موجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي والتي تحصل في مدة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال المدة الزمنية نفسها [٢] . وهي وفقا لـ (أودونيل وشميتر) المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام التسلطي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم التسلطي ، مثل ما حدث في باكستان عام ١٩٧٧ ، عندما أعلن (ضياء الحق) مرحلة انتقال مدتها ستة أشهر، ومع ذلك استمر في الحكم ١١ عاما. وايضاً في مصر الناصرية، أعلن جمال عبد الناصر مرحلة انتقال مدتها عامان، لكن حكمه استمر ١٨

عاما منذ ذلك الإعلان، ومثل مصر وباكستان دول كثيرة عرفت الانتقال لكنها لم تعرف الديمقراطية[٣]. بينما أكد (دانكورات روستو) ان التحول الديمقراطي عملية مستمرة لها ثلاثة اطوار: الطور التحضيري(لحظة الانفتاح)، والطور الحاسم (الانتقال الديمقراطي) ، وطور التعَود والتحصين (الديمقراطية الموطدة)[٤] .

ويعتمد الانتقال الديمقراطي (التحول الديمقراطي) على طريقتين: [٥]

الطريقة الأولى: تشير الى التحول من نمط التنظيم السياسي (غير الديمقراطي) التسلطي، الى نمط اخر ديمقراطي او بشكل أدق الى نمط في طريقه الى الدمقرطة .

والطريق الثاني للانتقال يمثل طوراً وسطاً يؤشر على القطيعة مع نظام سلطوي لتبني قواعد نظام ينحو باتجاه الدمقرطة او الانتقال الديمقراطي.

إن التجارب في التحول الديمقراطي لا تتشابه ، وان البناة او الفاعليين الذين صنعوا الانتقال تختلف مرجعياتهم وثقافتهم وأساليب تدخلهم في السياسة والمؤسسات[٦] . فعلى الرغم من أن هناك أشكال أو أنماط متعددة لنظم الحكم غير الديمقراطية (شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ)، الا إن هناك حالات ومستويات للنظام الديمقراطي متعددة ايضا يتم الانتقال إليها. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو عبر المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو عبر تدخل عسكري خارجي . وكل ذلك يؤكد مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي[٧].

وبناء على ما تقدم، فإن مفهوم (الانتقال الديمقراطي) يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة –تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية– يتم عبرها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ. فضلاً عن ذلك، فإن مرحلة

الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسين[٨]. كما وتتطلب عملية التحول الى الديمقراطية – وفقا لرؤية برهان غليون– ، (تطوير ثقافة ديمقراطية جديدة ، وموارد مادية ومعنوية جديدة ، وبناء قطب ديمقراطي تعددي حي ، واصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية ، وبناء مقومات الاجماع الوطني) [٩].

وبالانتقال الى موضوع العراق نجد انه يقف في مرحلة (الانتقال الى مرحلة التحول الديمقراطي) ولم يصل بعد الى مرحلة (التحول الديمقراطي) ، وكذلك بالتأكيد ، لم يعش بعد (المرحلة الديمقراطية) ، فعلى عكس ما يتوهم البعض فإن الديمقراطية لا تؤدي الى نفسها بشكل اتوماتيكي . وان تجربة بلدان العالم المتقدمة ديمقراطيا تثبت لنا ان النظام الدستوري المدني سبق النظام الديمقراطي الى الوجود بسنوات طويلة . فلم تصبح انظمة أوربا الغربية ديمقراطية الا بعد مرحلة انتقال دستوري مدني، ثم مرحلة تحول ديمقراطي مدني، ثم مرحلة دول ديمقراطية مدنية (لاحظ ان المدنية مرافقة لكل المراحل) . فالأساس هو دولة الانتقال الدستوري المدني اي دولة المؤسسات والقانون .. دولة المواطنة .. الدولة الدستورية .. وهي دولة قوية مع المواطن وليس دولة قوية ضد المواطن• ، ولا دولة هشة تحت رحمة فرد او جماعات .. إنها دولة المؤسسات . إنها الدولة المدنية الحديثة[١٠] .

ان تشخيص المرحلة يؤشر ان عراق اليوم يمر في مرحلة انتقالية صنعها تاريخ سيء هو تاريخ الشمولية ومستقبل صعب هو مستقبل انجاز الديمقراطية• . عليه فأن عراق اليوم يعيش في مرحلة تتعايش معها وفيها المتناقضات وتزدحم بالمتغيرات . وان العلامات الفارقة لهذه المتناقضات وتلك المتغيرات نتلمسها في سلوكيات النخب السياسية التي تراوح ما بين هلاك سياسي وحراك سياسي ، والاول (اي الهلاك السياسي) يتمثل في ان أشياء كثيرة تحصل في عراق اليوم هي بعيدة عن السياسة بصيغتها المدنية وقريبة من السياسات غير المدنية. فاذا كانت السياسة المدنية تتمثل في بناء مجتمع التسويات لا التصفيات ومجتمع التنافس لا التنابذ ، ومجتمع صحوة المواطنة لا غيبوبة الوطنية• • فان السياسات غير المدنية تتمثل بسياسات أحياء يحكمهم الأموات وسياسات التقدم نحو الخلف ، وسياسات التواقفية وليس التوافقية••• وسياسات الاستيلاء على السلطة وليس المشاركة في السلطة وتلك

السياسات غير المدنية نتلمسها في السياسات الطائفية المذهبية (سنة – شيعة – اسلام – مسيحية) وسياسات عصبية (عرب- كرد – تركمان ..الخ) وسياسات اجتماعية عشائرية (صحوات ومجالس اسناد)، وسياسات جهوية مناطقية (دولة البصرة – دولة صلاح الدين – دولة نينوى ..الخ)[١١] .

وهنا نذهب الى الرؤية التحليلية التي وضعها (كينث بولاك) للوضع العراقي من خلال ارتكازه على افكار ميكافيللية اذ يرى ان افكار ميكافيللي هي افضل دليل لفهم القوى المحركة الفاعلة في عراق اليوم ، ووضعه ضمن الدائرة الأكبر وهي الشرق الاوسط . فعراق اليوم هو المكان الذي كان ميكافيللي سيفهمه جيدا ، فهو دولة ضعيفة تتجاذبه الفئات مع وجود نظام ديمقراطي غير ناضج يتم تقويضه بشكل متزايد من الداخل والخارج، وهو محاط بجمع ضعيف مكون من دول عربية متشظية، ودول اخرى قوية غير عربية على السواء تسعى الى الهيمنة عليه او اخضاعه . وعلى الرغم من استمرار النموذج الديمقراطي العراقي لكن ضعفه يقترن بتهديدات داخلية وخارجية، لذا يبدو ان الاحتمال الارجح بانه يقود العراق أما باتجاه الحكم المطلق، أو باتجاه تجدد الفوضى[١٢]. ولهذا فقد صنف العراق ضمن الدول الفاشلة ووضع في مرتبة أدنى من الديمقراطيات المعيبة ذات التحول الفاشل او غير المتاح . وعلى الرغم من تحقيق تحسن طفيف خلال المرحلة (٢٠٠٨-٢٠١٠) ، الا انه بقى ضمن التصنيف العام نفسه[١٣].

أما الحراك السياسي فتتقاسمه (قسمة ضيزا) تكتلات جديدة قليلة وتفكيكات قديمة وجديدة كثيرة . وانه حراك صفقات ظرفية آنية ومؤقتة تنظر أولا الى مصالح فرقاء هذه الصفقة او تلك ، ثم تدعو اخيراً بل بعد الاخير ايضا الى الولاء الكلامي لمصالح البلاد والعباد . وان حصلت مثل هذه التحالفات الجديدة فإنها تحالفات كاشفة (لصفقات)، وليس خالقة لإمكانيات التغيير والتطوير نحو الاحسن أيّ نحو بناء الدولة المدنية الحديثة في العراق . واذا كان عراق اليوم يمر في مرحلة انتقالية تعتاش في المتناقضات وتزدحم بالمتغيرات فانه من غير الممكن تأبيد الانتقال كما من غير الممكن تجميد المتغير. وعليه هناك حاجة ماسة الى التعامل مع الانتقالي تعاملا ايجابيا لتجاوز تشوهات العملية السياسية ولتجنب خطر نمو وحش او ربما

وحوش شمولية في رحم الديمقراطية العراقية الوليدة•. وهذا التعامل الايجابي يحتاج الى رؤية واضحة ومنهجية متعقلنه ، فما هي طبيعة هذه الرؤية ؟ وما هي ملامح المنهجية المتعقلنه ؟

في عراق مثقل بالأزمات بل وطاعن في التأزم ، توهم البعض ان ولادة الديمقراطية ستنبثق من سقوط الديكتاتورية• ، كما هو حال إعادة اقامتها في المانيا بعد سقوط النازية وفي ايطاليا بعد سقوط الفاشية ، وكما هو حال اقامتها في اليابان بعد عام ١٩٤٥ . ولكن الديمقراطية لم تقم (حالا) في اي من البلدان الغربية ، ولا حتى الولايات المتحدة الامريكية . فهل ننسى حرب الاستقلال ، وإبادة الهنود الحمر ، والعبودية ، والحرب الاهلية ، ورفض حق التصويت للسود ، دون نسيان مشكلات اليوم من التمنع عن التصويت وهيمنة المال واللوبيات ، وطابع الاثارة الاجتماعية الكاريكاتوري الذي تتخذه السياسة ، وقرون التناوب بين الثورات الدموية والقمع الشرس ؟ وفي فرنسا ، كيف ننسى المئة والخمسين عاماً الفاصلة بين اول عملية اقتراع عام ١٧٩٥ وحق الانتخاب للنساء الفرنسيات ؟

كل هذه الاسئلة يطرحها الدبلوماسي الفرنسي (هوبير فيدرين) في كتابه الذي يحمل عنوان (استمرار التاريخ) ويضيف القول (ان على الغرب التشجيع على الديمقراطية دون السعي الى فرضها) . فالديمقراطية (ليست نسكافية !) اي ليست قهوة فورية الصنع على رأي الكاتب المكسيكي (اوكتافيو باز) . اي ليست بسيطة او سهلة او خطية او احادية الاتجاه[١٤]. بقدر ما يتعين الاتفاق على الاسس الكبرى من طرف جميع الفاعليين الاساسيين في المجتمع للخروج من التسلطية، وتامين شروط الانتقال [١٥].

في الواقع وبقدر تعلق الامر بالحالة العراقية اليوم ، نريد ان نحذر من الخلط بين (اعادة) الديمقراطية بعد عام ١٩٤٥ في المانيا وايطاليا ثم اسبانيا والبرتغال واليونان وامريكا اللاتينية، وبين (اقامة) الديمقراطية، في بلاد لم يكن لها (قبلا) وجود مكتمل ولا حتى نصف مكتمل وإن كانت هناك جذور فكرية ولحظات عملية للديمقراطية كما هو الحال في العراق الملكي• . اما التشبه بالتجربة اليابانية في اقامة الديمقراطية فان اليابان هي من المجتمعات المتجانسة، بينما العراق من المجتمعات المتنافرة . اذ ان الملاحظ ان التنوع الديني والعرقي والمذهبي•• في العراق ، وتعدد الثقافات الفرعية لم يصل الى مستوى التكامل في اطار الهوية الوطنية الشاملة بل تجسد في انتماءات ضيقة تفشل خطط التنمية السياسية وتجعل الوحدة

الوطنية ضمن الخطر المستديم . لذلك يمكن القول ان هشاشة الهوية الوطنية العراقية المتقطعة الاوصال ، يساعد على ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي العراقي[١٦].

وفي عراق اليوم وصلنا الى مرحلة انكار متبادل للتمايز الثقافي والديني، ولم يتم الانتقال الى مرحلة الاعتراف المتبادل بهذا التمايز ، والذي يجسد عبر خضوع كل طائفة في شؤونها الدنيوية الى تقاليدها واعرافها الدينية ، وما يزال هذا الانكار هو اساس الحوار السياسي من اجل اقامة وحده وطنية في الكثير من البلاد ، ان كان ذلك على صعيد مسالة الاقليات الدينية او الاقوامية . واصبح التساوي في فقدان الهوية هو شرط قيام مساواة بلا هوية ، كما أصبح التخلي عن الذاتية قاعدة بناء الدولة العصرية[١٧] . وهذا ما لم يحصل في العراق المعاصر.

فالصراع على بناء الدولة العراقية هو في جوهره صراع على هويتها ، ومن يكسب هذا الصراع هو في النهاية سيكون الاقدر على تحديد ايديولوجية الدولة، ومن ثم هويتها [١٨] ، وطالما ان الهوية العراقية قد اتسمت بالسيولة التامة في ظل الاحتلال الامريكي ، فإنها يسرت الذهاب الى ملاذات اخرى بديلة للهوية ، مما ادى الى انتعاش الهويات الفرعية من مثل القبلية – الاثنية – الطائفية ... الخ[١٩] . ان هذا الخلاف حول الهوية• ، وغياب وجود هوية عراقية ديمقراطية او هوية ديمقراطية عراقية، وضعف العقيدة الوطنية العراقية وضعف تجانس الشعب العراقي ، من شانه ان يوجد شرخا ما بين مكونات المجتمع العراقي خاصة إذا ما استغلت من الاحتلال والقوى المناوئة للعملية السياسية. وفي هذا الصدد يقول الدكتور عامر حسن فياض (ان العراق يشكو من قلة العراقيين). وهو في ذلك لا يقصد قلة عدد السكان، وانما يقصد ضعف ولاء العراقيين للدولة العراقية كدولة ولا نقصد هنا الحكومة[٢٠].

واذا كانت التقنيات الديمقراطية (مثل الانتخابات تحت الرقابة) سهلة التصدير، فان الثقافة الديمقراطية (احترام حقوق الاقليات ، حقوق المواطن) يتطلب زرعها في النفوس زمناً طويلاً[٢١] . كيف نخلط في المحصلة بين مسار الديمقراطية الداخلية عبر الامكانات الموضوعية الملائمة التي يكتنزها المجتمع ، وبين فرض الديمقراطية من الخارج دون توافر هذه الامكانات الموضوعية الملائمة ؟

بالنتيجة فان المرحلة التي يمر بها عراق اليوم ليست مرحلة ديمقراطية ولا مرحلة تحول الديمقراطي بل هي مرحلة (تطعيم)• ديمقراطي؟ وهذا التطعيم لا ينجح في ازاحة اثار وحش الشمولية القديم وازاحة ممارسات وحوش الشمولية العراقية الجديدة دون تمكين . والتمكين بقدر ما يكشف امكانيات ينبغي ان يخلق امكانيات للعبور بالعراق من المرحلة الانتقالية الى مرحلة التحول الديمقراطي . وليس هناك من كفيل بكشف وخلق الامكانيات للتحول الديمقراطي سوى مؤسسات الدولة المدنية . فالأخيرة (أيّ المؤسسات) ستكون قادرة على تجاوز تشوهات العملية السياسية وتحقق المصالحة الوطنية وتجنب العراق من توحش الشموليين الجدد في رحم ديمقراطية عراقية وليدة . كما انها (أيّ المؤسسات) ستكون قادرة على تحقيق المهمات الخاصة بالمرحلة الانتقالية وتتعامل مع متناقضاتها ومتغيراتها وتعارضاتها تعاملاً ايجابياً ايضاً .

وهذه المهمات الخاصة بدولة المرحلة الانتقالية (أيّ دولة المؤسسات والقانون) تتضمن ضمان الامن والاستقرار وبناء المؤسسات على اسس ديمقراطية ، واعتماد آليات الاسراع في استكمال السيادة وصيانة الاستقلال ، وتصفية آثار الدكتاتورية القديمة والجديدة ، وانهاء مظاهر المحاصصة والتمييز القومي والاستبعاد الطائفي وانهاء التهجير والنزوح القسري وعودة المهجرين والنازحين، واحترام تعددية الشعائر الدينية ، واعمار العراق . وان تحقيق دولة مستقرة تكون معبرة عن فئات الامة كلها يرتبط هنا بقيام الديمقراطية السياسية[٢٢] .

هنا نصل إلى نتيجة تفيد ان استكمال بناء دولة المؤسسات والقانون (الدولة المدنية) يمثل مستدعى مهم للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي في العراق المعاصر بمعنى ان التحول الديمقراطي يقتضي استكمال بناء الدولة المدنية بوصفه(اي هذا الاستكمال) شرطاً وجودياً لازماً للتحول . بيد ان هذا الاستكمال لا يؤدي أوتوماتيكيا الى التحول الديمقراطي، ولكن اي تحول ديمقراطي لا يتم دون استكمال بناء دولة المؤسسات بيد ان مفتاح الدخول الى دولة المؤسسات هو الحكم الصالح .

وفي العراق ، فان أشكالاً معينة من الديمقراطية التوافقية ، التي تأخذ في نظر الاهتمام الانقسامات الاثنية – الدينية، قد تكون ضرورية بوصفها حالة انتقالية نحو نظام ديمقراطي كامل لا يتضمن أي ممارسات تمييزية[٢٣]. اذ لا يجوز عد الديمقراطية التوافقية شكلاً

نهائياً للديمقراطية المطبقة في العراق، بل هي مرحلة انتقالية لابد من المرور والعبور فوقها نحو الافضل . والسبب في ذلك انها من الممكن ان تصيب مؤسسات الدولة التشريعية والدستورية بالشلل الدائم وعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات مواطنيها ، وعندما لا يحمل النظام السياسي صفة القدرة على المرونة والتغير من داخله وبالوسائل السلمية، فانه سيتفجر من داخله بكل تأكيد استجابة للحراك الدينامي الاجتماعي والسياسي [٢٤]. ويبدو ان اعتماد هذه الديمقراطية التوافقية بحاجة الى مقومات تجعل منها آلية فاعلة وتجنب حالة الانزلاق الى تدافعات وصراعات تأخذ شكلاً عنفياً ، واهم هذه المقومات هو تبلور مفهوم الدولة على حساب السلطة[٢٥]. وان خيار الديمقراطية المدنية هو الخيار الانسب من خيار الديمقراطية الطائفية. فالديمقراطية المدنية اوسع واقدر على احتضان جميع المكونات وتيارات المجتمع المتعدد، بينما الديمقراطية الطائفية من الضيق بمكان بحيث قد تلفظ حتى اصحابها والمتبنين لها[٢٦].

لذا يجب تأسيس ما يعرف بالعدالة الانتقالية• – خصوصا للمجتمعات التي تمتلك ارثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الانسان – التي تتيح للدولة والنظام السياسي اعادة تأسيس الشرعية على اسس جديدة قائمة على اساس العدل واحترام القانون والمساوة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق، والمصالحة الوطنية وتعويض الضحايا والمتضررين واصلاح المؤسسات العامة[٢٧] . ويمكن ادراك مفهوم العدالة الانتقالية عبر عدد من المصطلحات التي تدخل ضمنه من مثل اعادة البناء الاجتماعي ، المصالحة الوطنية ، تأسيس لجان تحقيقية ، التعويض للضحايا ، واصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات اثناء النزاعات الاهلية الداخلية المسلحة مثل الشرطة وقوى الامن والجيش[٢٨] .

ثانيا : بناء الدولة العراقية وقفص المحاصصة

إن عملية بناء الدولة المدنية في التأطير النظري ، وفي التجربة العملية التاريخية تستدعي الاتكاء على التفسيرات المعروفة عند المهتمين بنشأة الدولة المدنية ، ألاّ وهي نظرية العقد الاجتماعي دون التفسيرات الاخرى مثل (نظرية القوة – نظرية الاسرة – النظرية الدينية ..الخ) . كما تستلزم استحضار عناصر او مقومات البناء لكل دولة والمتمثلة بـ (الشعب – الاقليم –حكومة ذات سيادة – اعتراف دولي) . اذ تتسم المواثيق التأسيسية

التعاقدية التي تشكل جوهر مرحلة الديمقراطية التوافقية بعدد من السمات الرئيسة التي تدشن مرحلة تأسيسية على قاعدة الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة التي تتجلى في شمولية كل القوى او اللاعبين السياسيين الفاعلين على الساحة ، والتضمينية للقضايا المركزية والجوهرية ، فضلاً عن صفة التمثيلية [٢٩].

بيد ان وجود هذه المقومات او تلك العناصر لوحدها غير كافٍ من دون وجود علاقة تفاعلية متبادلة بين هذه المقومات او تلك العناصر. وهذه العلاقة المتبادلة (غير التنضيدية، غير التجميعية) بين عناصر ومقومات بناء الدولة تستوجب – كيما تكون تفاعلية تبادلية– وجود وشائج تجعل من الدولة المدنية الحديثة حقيقة حية ملموسة . وهذه الوشائج او تلك العلاقة يصنعها المجتمع وافراده بأسواق مستقرة ومعابد أمنة ومدارس مفتوحة. كما تصنعها ايضا مؤسسات سياسية مدنية (دستور– برلمان –احزاب –صحافة) والهوية السياسية المدنية (الهوية الوطنية).

وعليه فأن الدولة المدنية الحديثة تبنى على خيارات موضوعية عندما تتوافر الحوامل الآتية:[٣٠]

- الحامل الاقتصادي (اقتصاد مستقر – قانون عرض وطلب فعّال – الربح والخسارة – المبادرة الفردية النشطة –الملكية الخاصة المصانة) وكل ذلك يمثل الحامل الموضوعي الاقتصادي للدولة المدنية الحديثة . اذ ان التحول الاقتصادي من القطاع العام الى القطاع الخاص يمكن ان يقود ببساطة الى ما اصبح يعرف بـ(خصخصة) الدولة نفسها ، أي أن الدولة نفسها تصبح حكراً للسلطة الحاكمة، وهي ظاهرة اخذت تبرز في عدد من البلدان العربية(ومنها العراق). وفي هذا الاطار، فان صعود طبقة وسطى مستقلة سيخلق بيئة اكثر ملاءمة لتوطيد دمقراطية صالحة [٣١].
- الحامل السياسي (انتخابات –دستور – برلمان منتخب – تعددية حزبية– صحافة حرة – سيادة القانون– قضاء مستقل – احترام حقوق الإنسان)، وكل ذلك يمثل الحامل الموضوعي السياسي للدولة المدنية الحديثة
- الحامل الفكري (هيمنة النزعات العقلانية – والفردية –والعلمانية)، وكل ذلك يمثل الحامل الفكري والثقافي والموضوعي للدولة المدنية الحديثة .

●الحامل الاجتماعي (طبقة وسطى كبيرة ومستنيرة وميسورة – عدالة اجتماعية)، وكل ذلك يمثل الحامل الاجتماعي الموضوعي للدولة المدنية الحديثة[٣٢] .

ولكن إن لم تتوفر تلك الحوامل او بعضها، فهذا لا يعني الانتظار لحين استكمالها جميعا، وان عدم الانتظار لحين استكمالها جميعا مع الحاجة الضرورية لبناء الدولة المدنية يجعل من الاخيرة (أيّ الحاجة لبناء الدولة المدنية) خياراً سياسياً وضعياً، وليس خياراً موضوعياً . بمعنى ادق ولكي لا ننتظر ينبغي ان نجعل من بناء الدولة المدنية الحديثة خياراً سياسياً واعياً يبدأ من فوق وليس من تحت . وهذا الخيار السياسي الواعي نريد له ان يتحقق عبر عقد اجتماعي سياسي (دستور)، وتشكيل برلمان منتخب (مجلس النواب) وتعددية سياسية (تعددية حزبية وصحافة حرة) . فهنالك ظاهرة معكوسية البرلمان في العراق أي تابعيه البرلمان للحكومة وليس العكس. إذ سادت في الساحة العراقية السياسية أرجحية للصفقات والتعاون الحزبي على الحكومي. فالاتفاقات المعقودة بصيغة الصفقات من شانها ان تساعد وتسرع في تشكيل الحكومة ، ولكن لن تستطيع ان تضمن استمرارية عملها. واذا ما ضمنت ذلك فان عملها لن يخدم بناء ثقافة سياسية ديمقراطية[٣٣] . وعند فقدان المجالس النيابية في عجزها وسلبيتها شيئا من روح الاستقلال للعصبويات المختلفة لا يبقى للدولة من فرصة لفرض سلطة مركزية موحدة إلاّ في تحولها الى دولة طائفة : دينية او اقليمية او عشائرية الخ [٣٤] .

والأبعد مما تقدم ، تم برلمانيا شرعنة المحاصصة في دولة المكونة ، فبدلاً من أن يقدم مجلس النواب المنتخب جرعات تشريعية تعزز الوطنية العراقية نراه ، عمليا ، قد أهمل هذه الجرعات وانشغل بتقديم مقترحات قوانين تكرس هبوط المناعة الوطنية العراقية وآخر إبداعاته في هذا المضمار تقديمه (مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي)• بـ ٥٧ مادة تكرس (مكونة الدولة) بمشتقاتها (طوئفة الدولة – مذهبة الدولة – قومنة الدولة – عشرنة الدولة ... الخ) . وإن مجمل هذه المواد في هذا المقترح جهلت أو تجاهلت عن قصد أو بدون قصد المعايير التي اعتمدتها قوانين البلدان المتعافية التي تحترم حقوق الإنسان وتحمي كرامته بوصفه فرداً مواطناً. فكل هذه البلدان تحتضن أفراد مواطنيين أولاً وجماعات أقليات تعيش وسط أكثريات ثانيا . وبقدر تعلق الأمر بالأقليات (وليس المكونات) هناك معايير أقرتها

الشرعية الدولية واستساغتها قواعد المنطق والعقل الإنساني تؤكد اليوم حقيقة مفادها أن قوة الأكثريات تتأتى من تقوية هذه الأكثريات للأقليات التي تعيش وسطها من خلال:-

١. اعتماد الأكثريات مبدأ المساوة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز مع التمييز الإيجابي لصالح الأقليات .

٢. اعتماد الدولة سياسة تمكين الأقليات التي تعيش وسطها من ممارسة وحماية حقوقهم الثقافية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية مع الإقرار بحقوقهم السياسية كمواطنين وليس كأقليات .

لكن مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي الذي يصر مجلس النواب على أن يقدمه يراد منه تجذير وزرع ريح المحاصصة في حاضر العراق ومستقبله. وعليه ينبغي لفت الانتباه والتحذير مما يأتي :-

أولاً : من باب التمييز الإيجابي لحقوق الأقليات وتمكينها من حماية وممارسة حقوقها كان على مجلس النواب ان يقترح قانوناً لتنظيم حقوق الأقليات (وليس المكونات) لا (مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي) ،وهذا ما درجت عليه كل البلدان التي تحتضن أقليات وسط أكثرياتها . أو أن يكون المقترح باسم (مقترح قانون تنظيم حقوق الجماعات التي لا تشكل أكثرية وسط الأغلبيات في المحافظات أو الأقضية أو النواحي) .

ثانياً :إذا تم التبديل آنف الذكر يفترض أن يتم ما يأتي :-

١. رفع كلمة مكون أو مكونات أينما وردت في المقترح.

٢. تعريف (الأقلية) أو (الجماعات التي لا تشكل أكثرية) بدلاً من تعريف (المكون أو المكونات) (م٢) .

٣. لا علاقة للجماعات التي تشكل الأكثرية بهذا المقترح ... وهذا يعني ضرورة رفع الباب الذي يحمل عنوان (الحقوق الفردية للمنتمين إلى المكونات) .

٤. الإبقاء على الأبواب المتصلة بحقوق مكونات الأقليات أو الجماعات التي لا تشكل أكثرية بما فيها المتصلة بحقوق (الهوية – الثقافة – اللغة – استخدام اللغات الرسمية في الوحدات الإدارية المحلية ومؤسساتها – استخدام اللغات الرسمية في التعليم – التعليم – الإعلام– الدين –الأمن– الفرص الاقتصادية والاجتماعية) فقط .

٥. إلغاء مواد الباب الذي يحمل عنوان (المشاركة في الحياة السياسية)، لأن ذلك يمثل حقاً وطنياً بامتياز لكل مواطن عراقي دون تميز أو استثناء لأي مواطن سواء كان من الأكثريات ام من الأقليات ام الجماعات التي لا تشكل أكثرية .

٦. إلغاء مواد الباب الذي يحمل عنوان (المجالس الاستشارية المجتمعية) ومواد الباب الذي يحمل عنوان (مجلس مكونات الشعب العراقي) لأن العراق وفق الدستور والقوانين يحتضن مجالس تمثيلية منتخبة على مستوى اتحادي (مجلس النواب) وعلى مستوى الأقاليم وعلى مستوى المحافظات والأقضية والنواحي (مجالس الأقاليم– مجالس المحافظات – مجالس الأقضية– مجالس النواحي)، فلا حكمة ولا ضرورة من مجالس مكونات تجنبا للتخمة في المؤسسات، وتلافيا لهدر المال العام وتحصنا من الفساد والإفساد .

ثالثا :إن الأسباب الموجبة لهذا القانون المذكور في المقترح تشير أكثر من مرة إلى مفردة (مكونات) بشكل عام ولا تشير إلى تنظيم حقوق أقليات أو جماعات لا تشكل أكثرية . والمفهوم من المكونات وحدها وفق القراءة لهذه الأسباب الموجبة تفسر على أنها تخلط بين الأقلية والأكثرية لأنها تشمل الاثنين معا (الشيعة – السنة – العرب – الكرد – التركمان – المسيحيين –الإيزيديين– الصابئة ... الخ من المواطنين العراقيين) الأمر الذي يتطلب تبديل صيغة الأسباب الموجبة ، لتصبح أسباباً تنسجم والهدف من القانون ودواعيه أي بهدف حماية وتنظيم حقوق الأقليات أو الجماعات التي لا تشكل أكثرية في العراق .

رابعا: إن ركاكه صياغة مقترح القانون لا تخص أخطاءً لغوية أو مطبعية بل تخص الجوهر والمضمون وهي مخجلة جدا ولا مجال لتسطيرها هنا. وإليكم بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

١. يعد جمهورية العراق بتنوعه القومي ... (م ٤ –أولا) ، والصحيح يعد العراق بتنوعه القومي .

٢. تحظر جمهورية العراق (م٥ –أولا) والصحيح يحظر هذا القانون .

٣. يحق للمواطن الذي ينتمي لأقلية عرقية أو قومية أن يثبت ذلك في التعداد العام ... (م٧) والصحيح في سياق حماية وتنظيم الحقوق والحريات العامة لكل مواطن ان تكتب وتقرأ هذه

المادة بالشكل الآتي (يحق لأي مواطن بمن في ذلك المواطن الذي ينتمي لأقلية عرقية أو قومية ان لا يثبت ذلك في التعداد العام ... .

٤. تقوم جمهورية العراق بتهيئة الظروف المناسبة (م ١١ – ثانيا) والصحيح (تقوم الدولة بتهيئة الظروف المناسبة ...) .

٥. تولى جمهورية العراق حماية الأفراد .. (م١٢) والصحيح (تتولى الدولة حماية الأفراد...) .

٦. تقوم حكومة العراق ... (م ١٣ –أولا)، والصحيح (تقوم الدولة) .

٧. تضمن جمهورية العراق (م ١٣ – ثانيا)، والصحيح (يضمن القانون أو تضمن الدولة).

٨. تقوم جمهورية العراق بحماية التراث الثقافي ..(م١٥) والصحيح (تقوم الدولة بحماية التراث الثقافي ...) .

٩. وسمات المكونات التقليدية (م٣١) والصحيح (والسمات التقليدية للأقليات أو الجماعات التي لا تشكل أكثرية) .

باختصار شديد فإن مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي هذا يبدأ ثم ينتهي باغتيال مبدأ المواطنة وفرض دولة المكونة .

إن هذا ما تم فعله في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ولكن حصلت تشوهات وضعية، تضاف الى تشوهات موضوعية اسهمت في صناعة العنف واستمراره، كما اسهمت في الابتعاد عن صناعة وبناء الدولة المدنية الحديثة تتلخص جميعا في علامات فارقة تضمنها المشهد المجتمعي العراقي الراهن وتتلخص بالعنوانات والعبارات والاسئلة الآتية :- [٣٥]

● تقدم المشروع المعلن (المشروع الرسمي لبناء الدولة العراقية المدنية الحديثة) وتخلف الأدوات والآليات المستخدمة• . بمعنى أن مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة يؤشر هيكلاً سياسياً متمدناً (ديمقراطي فيدرالي) بحشوة غير متمدنة بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة (طائفية دينية – تعصبية قومية – اجتماعية عشائرية). وعن هذا الموضوع يقول النائب في البرلمان العراقي الدكتور (سليم عبد الله الجبوري) :(نحن نستخدم أدوات الديمقراطية ولم نصل الى تفعيل الديمقراطية ذاتها ، لعل ذلك يرجع الى حداثة الممارسة الديمقراطية، وأشعر ان الوعي بمدلول الديمقراطية لم يكتمل ويحتاج الى وقت طويل)[٣٦] .

لقد ظل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ يعاني من أزمة الشرعية•، ، إذ لم يتم حاليا إعادة بناء الدولة وفق منطق الدولة – الأمة ، بقدر ما هي خاضعة لنزعة تشكيل دولة الطوائف[٣٧] . وعندما تتحول الدولة العراقية مجالا لتمثيل الطوائف تتحول في الواقع الى اتحاد او تركيب فدرالي بين الطوائف، وهو ما غدا طبيعة للدولة او لأزمة بنيوية لها[٣٨]. اذ تظن القوى السياسية العراقية بان سياسة المحاصصات تمثل استحقاقا وطنيا للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد نظام البعث، وتعويضا لها عما أصابها من إضرار في تلك الحقبة، لذلك لا مجال للتنازل عنها او التفريط بجزء منها . لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية، لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية[٣٩]. أيّ اعتماد نظرية (دولة المكونات) ، بعيدا عن مبدأ المواطنة.

لقد تم دسترة المحاصصة في دولة المكونة عن طريق المفردة غير البريئة (المكونات)، والتي وردت أربع مرات في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ وهي :-

المرة الأولى : تكرس مفردة (المكونات) مكونة الجيش العراقي أي تكريس المحاصصة في جيش المكونات في العراق وليس جيش أبناء شعب العراق (المادة ٩ –أولاً– أ :- تتكون في العراق القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء ... الخ). استناداً لما تقدم خضعت المؤسسة العسكرية لسياسة توزيع الحصص والمناصب بين الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات ، وفق التقسيمات الطائفية والقومية للمناصب. اذ ان منصب وزير الدفاع هو من حصة العرب السنة ، أما وزير الداخلية فهو من حصة العرب الشيعة . أما رئيس اركان الجيش ونائب وزير الداخلية ، فيكون من حصة الكرد وتنزل فكرة الحصص حتى قادة الفرق والالوية العسكرية ، بل وحتى عدد طلاب الكلية العسكرية[٤٠] .

المرة الثانية :تكرس مفردة (المكونات) شعار وعلم ونشيد عراق المكونات أي تكريس المحاصصة في شعار وعلم ونشيد العراق (المادة ١٢ –أولاً:- ينظم بقانون ، علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي) .

المرة الثالثة : تكرس مفردة (المكونات) مكونة الحقوق السياسية للقوميات أي تكريس المحاصصة في الحقوق السياسية بدلاً مواطنية الحقوق السياسية للأفراد ضمن التنوعات بمختلف

أشكالها وضروبها (المادة ١٢٥ يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية (والسياسية) والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة ، مثل التركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى وينظم ذلك بقانون).

المرة الرابعة :- تكرس مفردة (المكونات) مكونة تعديل الدستور أي المحاصصة في تعديل الدستور (المادة ١٤٢ –أولا :- يشكل مجلس النواب ، بداية عمله، لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسة في المجتمع العراقي ، مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر يتضمن توصيه بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراؤها على الدستور وتحل اللجنة بعد البت في مقترحاتها) .

- حضور التعددية التنابذية وغياب التعددية الهارمونية (المنسجمة) الأمر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات ... مجتمع خلاف دموي وليس مجتمع تنوع واختلاف سلمي ... مجتمع انفلات من القيود وليس مجتمع متحرر من القيود[٤١].
- طوئفة السياسة في بلاد انتقلت من زمن الحريات المعدومة الى زمن الحريات المتوحشة ، وفي ظل الزمن الاخير نشهد استباحات عنيفة متنوعة (استباحات دور العبادة وأهلها- استباحة دور العدالة ورجالاتها –استباحة دور العلم وشاغليها – استباحة الاسواق وزبائنها) وبالنتيجة فأن طوئفة السياسة اخذت تحمل مخاطر العنف والارهاب لاثارة الحرب الاهلية او التقسيم او الاثنين معا.

فالطائفية في العراق ترتبط بكل ما له علاقة بالسلطة ، وهي سياسية شبه محضة[٤٢]. كان يراد لها أن تتحول الى الاخطر منها وهي الطوائفية المجتمعية ، نتيجة الاحتلال الامريكي[٤٣] ، وضعف آليات اندماج مكونات الشعب العراقي في اطار الهوية والوحدة الوطنية الشاملة . اذ اعاد الاحتلال الامريكي – البريطاني تنضيد المجتمع العراقي على اساس هويته الطائفية والعرقية ، وهو ما يشكل حاجزا او مدماكا حقيقيا في طريق بناء الديمقراطية . فالمجتمع المدني هش وضعيف والقوى السياسية والاحزاب العراقية اشبه بالطوائف الحزبية او الأحزاب الطائفية[٤٤]. ونقلت تلك الطائفية، العراق من (الاحتلال العسكري الى الاختلال

التعاقدي) ، ومن (الاحتلال الخشن الى الاحتلال الناعم) ، عن طريق جزء من منظومة اتفاقيات، بما فيها الاتفاقية الامنية لعام ٢٠٠٨ [٤٥] .

ان أساس المشكلة الطائفية ليست الدين ولا التدين، وانما اخضاع الدين لمصالح سياسة الدنيا . سياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى[٤٦] . كما ان الاغلبية هنا ليست أغلبية عددية سياسية، وانما اغلبية دينية ثابتة وغير قابلة للتغير . بينما الاغلبية السياسية في الانظمة الحديثة ممكنة للتغيير[٤٧] . اي العمل على ترجيح نظام المحاصصة الطائفية بدلا من المحاصصة السياسية [٤٨].

- حصلت تشوهات في الدستور فأصبح الدستور (بالألغام)• . كما حصلت تشوهات في الانتخابات الامر الذي يقتضي اعتماد قانون جديد وحقيقي للانتخابات التشريعية، واخر لانتخابات مجالس الاقاليم والمحافظات غير المنظمة لاقليم يعتمد مبدأ المواطنة ويعد العراق دائرة انتخابية واحدة. يتجاوز نظام تكريس تفتيت العراق ما بين قوائم ودوائر طائفية وإثنية . وحصلت تشوهات في التعددية الحزبية وتعددية الرآي العام الذي يقتضي اعتماد قانون جديد وحقيقي للتعددية الحزبية (قانون الاحزاب السياسية)•• يقوم على اسس ومعايير سياسية مدنية تقبل بأحزاب تعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة وشفافية التمويل، ولا تقبل بالتنظيمات الحزبية التي تحتضن هياكل عسكرية او شبه عسكرية مسلحة داخلها ولا تقبل بالمحاصصة الطائفية الدينية والتعصب القومي لتجاوز التشوهات بهذا الشأن، فضلاً عن ضرورة وجود قانون للصحافة الحرة يضمن مبدأ تعددية الراي وحرية التعبير .

فمع ان الانتخاب بالقائمة المفتوحة ادى الى تغيير ٨٠% من اعضاء مجلس النواب السابق، الا ان القيادات والرموز السياسية حافظت على مواقعها، بل ان بعضها حصل على اغلب الاصوات، لذا يدور النقاش وبشكل مستمر حول تغيير النظام الانتخابي الذي يؤدي الى وصول اشخاص غير مستحقين بوساطة اصوات القائمة . وعن هذا الموضوع يقول النائب (بهاء الاعرجي) :(ان (١٦) نائباً فقط من بين (٣٢٥) نائباً فازوا بأصواتهم)[٤٩].

ان هذه الاصلاحات لتشوهات العملية السياسية ينبغي ان ترافقها عملية مصالحة وطنية ، وان من يريد ان يكون مواطنا عراقيا يعيش ويشارك في دولة مدنية ينادي ويعمل من اجل المصالحة الوطنية. فبعد ان وقع أغلب العراقيين في حال من الغيبوبة عن كل ماهو وطني،

والكل اصبح منشغل بنفسه، وهمه الأول كيف يسجل (انتصارات) جوفاء على انداده في الوطن . اذ يجب ان ينفتح النظام السياسي بشكل يسمح بتكوين قوى اجتماعية لا عصبويات محلية ، من اجل تكوين الدولة المدنية[٥٠] .

وأدهى ما في حالنا ان العصبية الفئوية تتحكم بمشاعرنا وتفكيرنا وسلوكنا . فهي التي ترسم خطوط الفصل بين المتنابذين ولا نقول المتنافسين، فالتنافس يكون على مكسب او غنيمة، وليس في حياتنا مكسب او غنيمة لفئة على حساب فئة اخرى، فكلنا في مركب واحد، والعاصفة الطائفية المذهبية والقومية التعصبية التي تكاد تغرق المركب لا تميز بين راكب وآخر.

وبناءً على ما سبق، ولكون المجتمع في العراق متنوع إثنياً ودينياً وطائفياً، فهو يعدُّ مجتمعاً مركباً، إن لم يكن معقداً، وإن ثقافة وقيم ومفاهيم المجتمع المدني فقط هي الوحيدة التي تستطيع أن تنتزع الفرد العراقي من قوقعة إثنيته ودينه وطائفته، لتضعه على عرش المواطنة ليصبح شعوره بالوطن أقوى من شعوره بالإثنية والدين والطائفة أو العشيرة أو التحزب. إذ سيكف آنذاك تشخيص أو تمييز الأفراد بالقول مثلا: هذا شيعي، وذاك سني، وثالث مسيحي، أو هذا عربي، أو كردي، أو تركماني، أو صائبي وإنما يتم الاكتفاء بالقول: إنه مواطن عراقي فحسب. أو بالأحرى لا يقال ذلك لأن طابع المواطنة لا يحتاج إلى التمييز والتحديد والحصر و(طغمة) الجبين غير المرئية من الانتماءات الإثنية والدينية والطائفية والعشائرية والحزبية[٥١].

ثالثاً : متى وكيف تصبح الفيدرالية منزلقا سياسيا؟

إن الانتباه لحصر وتشخيص وفهم عيوب ومزالق السياسة العراقية المعاصرة يراد منه العلاج من أوجاع واظلام هذه العيوب ومخاطر وعتمة تلك المزالق. لان دوام حال، تلك المزالق والعيوب، من المحال، كما يقال، وان لم تدم هذه المزالق وتلك العيوب فهذا أمر غير مأسوف عليه .

فأذا كان المحتل قد أزهق الباطل (الديكتاتورية) فإنه اهمل اقامة الحق (الديمقراطية) وترك هذه المهمة النبيلة الى ساسة وزعماء الكتل المتصدرة للعملية السياسية فكانت

التراجعات والاخفاقات في بناء الديمقراطية بالعراق أكبر بكثير من المنجزات والانتصارات في هذا الشأن .

والملموس الذي لا يقبل الشك ان معظم هؤلاء ، بقصد او بدون قصد ، تجاهل ضرورة الوقاية من مزالق السياسة العراقية وعيوبها التي تخلص البعض منها، وليس جميعها ونكاد نجملها بالآتي :-

- منزلق الحرص على شخصنة المؤسسات وتنصيب الاشخاص بدلا من تنصيب المؤسسات ومأسسة المناصب• . لهذا يقول ممثل الجامعة العربية المستقيل (مختار لماني) في وصف العلاقة بين السياسيين العراقيين التي تعكس العلاقة الى حد ما داخل البرلمان العراقي، الى ان (السياسيين العراقيين يسالون عمن طرح الفكرة ، ليتخذوا بعد ذلك موقفا منها)[٥٢] .
- منزلق حرص النصف الأول من الساسة على اجادة صناعة المشكلات، والنصف الثاني على جهل او تجاهل صناعة المعالجات .
- منزلق عشق الفشل فنصفهم لا يريد ان يكون ناجحا، والنصف الثاني يريد ان يفشل الناجح[٥٣] .
- منزلق غياب سياسة الأوليات فنصفهم لا يعرف شيئا عن الاولويات، والنصف الثاني يعرف الاولويات بيد انه يتجاهلها .
- منزلق ان الساسة يعيشون هوس الدعوة للاجتماعات دون العمل لعقدها ويقدمون مبادرات متقابلة، وليس مبادرات متفاعلة ، ويتعاملون فيما بينهم بعناد سياسي، وليس بتنافس سياسي .
- منزلق تغويل امتيازاتهم وتقزيم حقوق الناس عبر الانحناء أمام الاستحقاقات الجهوية الضيقة على حساب الاستحقاقات الوطنية الواسعة .
- منزلق العوز التشريعي (قانون الأحزاب – قانون النفط والغاز ... وغيرها من التشريعات المعطلة المنصوص عليها في الدستور).
- منزلق العوز المؤسساتي (مجلس الاتحاد–مجلس الخدمة العامة على سبيل المثال لا الحصر).
- منزلق العوز في الفهم . فالشراكة تفهم على أساس انهم (شرائج) وليس شركاء . والتوافقية تفهم على أساس انها تواقفية ، والتوازن يفهم على اساس انه محاصصة• . إذ إن

التوافقية تحصل بين مجموعات نخبها المترابطة ترابطا وثيقا وتتصف بهيمنة النخبة على اتباع يتسمون بالطاعة من الناحية السياسية والتشرنق من الناحية التنظيمية [٥٤].

وكيما لا تصبح الفيدرالية• في العراق منزلقا سياسيا من المفيد ان نحدد ماهية الفيدرالية لمغادرة العوز في فهمها وان نفسر هوس الدعوة لها لمغادرة العوز في ممارستها .

فمن حيث المبدأ تتحدد ماهية الفيدرالية بدلالة كونها شكلا من اشكال النظم السياسية يقوم على اساس توزيع وظائف السلطة السياسية الثلاث (التشريعية – التنفيذية– القضائية) دون تركزها بيد فرد او اقلية او هيئة واحدة . وإذ إن السياسة هي (فن ادارة الشأن العام) وان من يدير هذا الشأن العام يتمثل بـ (هيئة) فأن شكل هذه الهيئة يتراوح ما بين نظام مركزي ونظام لا مركزي[٥٥] .

وبقدر تعلق الأمر بماهية الفيدرالية ايضا فإن أمرها يتصل بشكل سلطة الهيئة التي تدير الشأن العام (اي السلطة السياسية) وليس بعقيدة هذه السلطة . وللأخيرة اي للسلطة السياسية، اشكالاً متعددة تتراوح بين السلطة ذات النظام المركزي (سلطة الدولة الموحدة البسيطة) والسلطة ذات النظام اللامركزي (سلطة الدولة الفيدرالية وسلطة الدولة الكونفدرالية). وهنا فإن الفيدرالية هي شكل من اشكال السلطة اللامركزية. بمعنى ادق ان الفيدرالية ليست عقيدة كيما تناهض او تناصر . فمن يناهضها كعقيدة يقع في الخطأ ، ومن يناصرها كعقيدة يقع في الخطأ ايضا . ومن يناهضها كنظام لا مركزي فإنه يفضل المركزية على اللامركزية ، ومن يناصرها كنظام لا مركزي، فأنه يفضل اللامركزية على المركزية .

بعد ذلك بالإمكان تحديد ماهية الدولة الفيدرالية (الاتحادية) بدلالة المفهوم المقارب لها والمتميز عنها ألاّ وهو مفهوم الدولة الكونفيدرالية . فإذا كانت الكونفيدرالية تمثل شكل لنظام سلطة الدولة اللامركزية الواسعة ، فأن الفيدرالية تتمثل ايضا بشكل نظام سلطة دولة لا مركزية ولكنها ليست لا مركزية واسعة . ففي الفيدرالية هناك علم واحد للدولة الفيدرالية مع اعلام فرعية للأقاليم والولايات وهناك جيش اتحادي واحد بلا جيوش للأقاليم والولايات ، وتمثيل خارجي دبلوماسي واحد . وبرلمان اتحادي واحد مع برلمانات للأقاليم والولايات ، وخزينة اتحادية واحدة مع وجود خزائن محلية للأقاليم والولايات . بينما الدولة الكونفيدرالية تعبر عن اتحاد وحدات سياسية مستقلة (دول) لكل واحدة منها علم خاص

وجيش خاص وخزينة خاصة وتمثيل خارجي دبلوماسي خاص وشرطة خاصة بها غير ان هناك شكل من أشكال التنسيق بين دول الاتحاد الكونفدرالي في مجالي التعاون العسكري والسياسة الخارجية لدول الاتحاد وعند الحاجة وبالاتفاق .

إن اهمية الفيدرالية ودواعيها تتأتى ، ومن حيث المبدأ ، من الخشية من تركز وظائف السلطة والتفرد بها من فرد او جهة او هيئة تنفيذية واحدة ، كما تتأتى من ضرورة الانتقال بمجتمع الوحدة السياسية (الدولة) المتنوع اللا متجانس قومياً ودينياً الى مجتمع متنوع (قومياً ودينياً)، لكنه متجانس ضمن إطار وشكل من اشكال الوحدة السياسية تسمى الدولة الفيدرالية (الاتحادية). وتتكون نظم الدولة الفيدرالية بطريقتين :- [٥٦]

الأولى: طريقة اتحاد دولتين او اكثر. وفي هذه الحالة فأن الدولة التي كانت مستقلة ثم تدخل الاتحاد الفيدرالي او تشكله، تفقد شخصيتها القانونية بوصفها دولة مستقلة .

الثانية :- طريقة تفكك دولة مركزية موحدة واعادة الاتحاد بين بعض او بين جميع اقاليم هذه الدولة ليصبح الاتحاد الجديد دولة فيدرالية بعد ان كانت دولة مركزية موحدة .

وبقدر تعلق الامر بالفيدرالية التي أرادتها المادة الاولى للنظام السياسي في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥• فإنها تخص الفيدرالية لكل العراق، وليس لجزء منه مع التاكيد ان تجربة كوردستان العراق في هذا المضمار تعد من بين اول وابرز المنجزات القليلة التي تحققت في ظل عملية التحول الديمقراطي في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ . ومن باب الخشية من ضياع قدرة الحفاظ على مثل هذا المنجز ، ولكي لا تكون الفيدرالية منزلقا سياسيا لا بد ان تفهم ويتم التعامل معها والقبول بها بالشكل الآتي :

- إن الفيدرالية ليست عقيدة بل شكل متمدن من اشكال النظم السياسية التي تقوم على توزيع وظائف السلطة السياسية الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية) بين هيئات ومؤسسات الحكم الاتحادية (التشريعية – التنفيذية – القضائية)، وبين هيئات ومؤسسات الحكم في الأقاليم (التشريعية – التنفيذية – القضائية).

- إن نجاح الفيدرالية قرين ، من حيث الولادة والحياة ، بأن الداعي لها ، فرداً او جماعة ينبغي ان يكون داعياً ديمقراطياً حقيقياً يخشى من تركز السلطة . ودون ذلك هناك خشية من كل دعوة للفيدرالية صادرة عن جهات غير ديمقراطية .

- إن الفيدرالية لا تعني قوة الحكومة الاتحادية وضعف الحكومات المحلية ، ولا تعني قوة الحكومات المحلية وضعف الحكومة الاتحادية بل تعني قوة الحكومة الاتحادية وقوة الحكومات المحلية . وهذه القوة للطرفين ينبغي ان تتأتى من الالتزام بالدستور، والقوانين ذات الصلة بتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم[٥٧] .

أما بخصوص تناول موضوع الاختصاصات التي تمارسها السلطات الاتحادية وأقاليم المحافظات غير المنتظمة في إقليم نجد ما يأتي :[٥٨]

١. جاءت المادة (١١٤)• لتحديد الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والأقاليم وأشركت المحافظات غير المنتظمة في إقليم خاص بها، فجاءت شيئاً نكراً لأن المحافظات غير المنتظمة في إقليم تعمل على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، والاختصاصات التي تمارسها اختصاصات إدارية يتكفل القانون لا الدستور تحديدها، وهذا خلط بين نظامي الفيدرالية واللامركزية الإدارية وطمس لمعالمها.

٢. الذي يمكن تسجيله على المادة (١١٥)••، هو المساواة بين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في ممارسة الاختصاصات التي لم يحصرها الدستور ، وهذا لا يجوز قطعاً لأن الأقاليم تعمل على وفق نظام الفيدرالية، بينما تعمل المحافظات غير المنتظمة في إقليم على وفق نظام اللامركزية الإدارية وهناك فرق كبير بين الاثنين هذا من ناحية، ومن ناحية موازية لها فإنه أعطى الأولوية في الاختصاصات المشتركة لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، وبذلك كان النص متناقضاً وطائراً في الخيال فهو متناقض لأن الأرجحية في الاختصاصات المشتركة تكون للسلطة الاتحادية .

ومن هنا تأتي اهمية دعوتنا للجميع بالانشغال أولا واخيرا بالديمقراطية والبناء الديمقراطي لمغادرة هوس التهديد بإعلان الاقاليم لأغراض المزايدات السياسية عند البعض من جهة ومغادرة هوس التطّير من المطالبة بإعلان الاقاليم عند البعض الاخر من جهة أخرى•••.

وعليه فإن القاسم المشترك لعدم الخشية من الفيدرالية من جهة وعدم الخوف على الوحدة الوطنية العراقية من جهة اخرى يتمثل بالديمقراطية الحقيقية وبالمزيد من الديمقراطية الحقيقية.

إذ على الرغم من إقرار الفدرالية في العراق دستورياً ، إلا إنها كخيار استراتيجي لا زالت غامضة، ولم ترسخ جذورها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في أغلب مناطق العراق. باستثناء إقليم كردستان – فمظاهر المركزية الموروثة الاخرى تفعل فعلها في ممارسة السلطة والتعامل معها، وفي برامج القوى السياسية وشعاراتها، وفي الأنماط الاقتصادية السائدة، وفي القيم والعلاقات الاجتماعية ولم يحصل تغيير ملموس في هذه الجوانب ينسجم مع الفدرالية، باستثناء المظاهر الملطفة للديمقراطية التي جعلت المواطن قانعاً بالمستوى المحدود من اللامركزية ظناً منه أنها هي الفدرالية، وما زاد من غموض وشلل الفدرالية أمور عدة منها:[٥٩]

١. عدم ظهور أقاليم جديدة بعد عام ٢٠٠٣ شبيهة بتجربة إقليم كردستان.

٢. وجود دعاية مضادة للفدرالية من بعض القوى السياسية تحاول أن تغرس في وعي المواطن العراقي فكرة إن الفدرالية تعني تقسيم العراق.

٣. وجود رؤى مختلفة للفدرالية حاول أصحابها إسقاط وتهميش وإعاقة برامج بعضهم للبعض الآخر – مشروع فدرالية الوسط والجنوب، مشروع فدرالية البصرة على سبيل المثال – مما قاد إلى فشلهم جميعاً وتراجعهم عن رؤاهم مرحلياً وربما كلياً.

٤. تعطيل بعض النصوص الدستورية المتعلقة بالفدرالية (كتشكيل مجلس الاتحاد م ٦٥ من الدستور –مثلاً– ومحاولات التشكيك بالنص الدستوري والدعوة إلى تعديله[٦٠]، فضلاً عن انتهاك بعض نصوصه –أحياناً– أو إهمالها وتجاهلها، كل ذلك أضعف النص الدستوري في نظر المواطن مما انعكس سلباً على رؤيته للنظام الفدرالي برمته.

رابعاً : نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح

استخدم مصطلح الحكم الصالح (Good – governess) منذ أكثر من عقد من الزمن تقريباً من الأمم المتحدة ومؤسساتها لتقويم ممارسة السلطة السياسية في إدارة الشأن العام للمجتمع باتجاه التطوير والتنمية والتقدم . وقد عرف بإنه :(ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وفرق إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات المجتمع وبتقديم الخدمات للمواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم)[٦١] . وهذا يعني ان الحكم الصالح يعرف بدلالة (الحكم الديمقراطي الفعال) الذي يعتمد حسب البنك الدولي على مجموعة معايير أبرزها (التمثيل – المشاركة – المنافسة – الشفافية –

المساءلة والمحاسبة)، التمكين او التعزيز[٦٢] . او ربما معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المتمثلة بـ (المشاركة – حكم القانون – الشفافية – حسن الاستجابة – المساواة – التوافق – الفعالية – المحاسبة – الرؤيا الإستراتيجية) [٦٣] .

وتعتمد الأبعاد الفكرية السياسية لبناء الحكم الصالح على التجسير المتفاعل لثلاثية (المواطن – المجتمع المدني – سلطة دستورية مدنية) وهذا التجسير المتفاعل هو القابلة المأذونة لحكم صالح يقوم على أساس الشرعية الديمقراطية . والأخيرة (الشرعية الديمقراطية) تستند إلى عنصرين هما :- عنصر (الرضا والقبول) بالانتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق عبر التقدم في مسارين وهما مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها . ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد . وعليه فان خارطة التفكير السليم لبناء الحكم الصالح تفترض ما يفيد بان (لا بناء لحكم صالح بدون الشرعية الديمقراطية) . فمن حيث المبدأ ، انشغلت أدبيات علم السياسة المعاصرة بأطروحة ديمومة شرعية السلطة والحكم المنتخب . وتلك الأطروحة تفيد ، باختصار ،إن الشرعية تبدأ بالانتخاب ولا تتكامل به فقط ، كما أنها إن بدأت بالانتخاب لا تدوم إلاّ بشرط تجددها المتأتي من استمرار رضا وقبول الشعب (مصدر السلطات) عن مهمات ووظائف ومنجزات رموزها المنتخبة ومؤسساتها الدستورية.

اما بصدد اللاعبين الاساسيين في فريق بناة الحكم الصالح القائم على الشرعية الديمقراطية فأنهم يتمثلون بـ :- الفرد المتحول إلى مواطن – الجماعات المتحولة إلى مؤسسات مجتمع مدني – السلطة المتحولة من سلطة كيان سياسي إلى سلطة دولة دستورية مدنية .

فكيف ننتقل بالأفراد في العراق من رعايا الى مواطنين ؟ وكيف ننتقل بالجماعات التقليدية المتنوعة قومياً ومذهبياً واجتماعياً الى مؤسسات مجتمع مدني متنوعة مهنياً وسياسياً ؟ وكيف ننتقل بالسلطة في العراق من سلطة كيان سياسي الى سلطة دولة دستورية مدنية ؟

هنا نحتاج إلى كيفيات تحتضن مجموعة آليات وسياسات وإجراءات وتلك الكيفيات تتلخص بما يأتي :- [٦٤]

أ- الكيفية السياسية وصولاً إلى مرحلة التحول الديمقراطي عبر مواصلة التعامل بالآليات الديمقراطية (الالتزام بالدستور – الانتخابات – التعددية السياسية بشقيها (التعددية الحزبية

وتعددية الرآي) – استقلال القضاء – التداول السلمي للسلطة – ضمان الحقوق والحريات بالدستور وتنظيمها بالقوانين وتمكين ممارستها بالمؤسسات) .

ب- الكيفية الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاقتصاد المتوازن والمستقر وبالتنمية المستدامة التي تناهض الفقر والبطالة والفساد[٦٥] .

ج- الكيفية الاجتماعية وصولاً إلى التوازنات الاجتماعية بتسوية التعارضات الاجتماعية عبر نمو وتنمية الفئات الوسطى الواسعة والمستنيرة والميسورة [٦٦].

د- الكيفية الثقافية وصولاً إلى سيادة ثقافة المساهمة على حساب ثقافة الخضوع والثقافة التقليدية عبر آليات تعزيز النزعات الفردية والعقلانية والعلمانية . ان هذه الانواع من الثقافات السياسية تنسجم مع بنية سياسية مصونة- كما يرى (الموند وفيربا)- فالثقافة القديمة تنسجم مع بنى سياسية تقليدية لا ممركزة ، بينما تتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممركزة، وأخيراً تتلائم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية[٦٧] . فتطوير ثقافة وطنية يسهم في تقوية الحرية الفردية . ويدعم هذا الرأي ، (يائل تمير) ، الذي يرى ان الانتماء الثقافي يسند للعمل الفردي (دلالة اضافية) بحيث يمكن ان يعوض هذا الانتماء في اطار صيرورة مستمرة للإبداع الجماعي بوسيلة تتجدد عبرها الثقافة بطريقة مستمرة[٦٨].

وهكذا إذاً حددنا الكيفيات ووصلنا الى الفريق الثلاثي الباني للحكم الصالح (المواطن والمجتمع المدني وسلطة الدولة الدستورية المدنية) عندها سنغادر أداءات الحكومات غير المستقرة (أداء الحكومات الملكية في العراق) والمنفعلة (أداء الحكم الجمهوري القاسمي) والضعيفة (أداء الحكم الجمهوري العارفي) والمركزية القاسية الفاسدة (أداء الحكم البكري – الصدامي) والمضطربة المخيبة للآمال (أداء حكومات ما بعد ٢٠٠٣) .

الخاتمة

تؤكد ادبيات السياسة الرشيدة بصدد الانتقال بالكيان السياسي (عراق اليوم مثلاً) إلى دولة مدنية ذات حكم صالح ، على ضرورة تلمس حكمة العقل في عقد اجتماعي بين أفراد وجماعات هذا الكيان السياسي وذلك العقد الاجتماعي يدعى (الدستور) الذي يصبح بعد اقراره الفيصل المعتمد في كل مايتصل ببناء الدولة ذات الحكم الصالح، طالما انه دستور جمع الحكمة والعقل في نصوصه من جهة ، وكان موضوع قبول واتفاق من جهة ثانية.

وعلى أساس ماتقدم في هذا البحث نخلص إلى ما يأتي :-

١- ضرورة ان نفهم ونتعامل مع الفدرالية بدلالة قوة الحكومة الاتحادية وقوة الحكومات المحلية (حكومة الاقليم وحكومة المحافظات) معاً. على ان تكون مصادر هذه القوة للطرفين متأتية فقط من الصلاحيات التي خولها الدستور والقانون لكل من هذه الحكومات.

٢- وفي سياق الانتقال بالعراق من كيان سياسي الى دولة مدنية ذات حكم صالح لايجوز ان نتحدث عن تشريعات خلافية أشار لها الدستور بوضوح تام ، واكد ضرورة سنها، وهي تزيد عن ستين قانوناً (منها على سبيل المثال لا الحصر قانون النفط والغاز – قانون الاحزاب – قانون حرية التعبير والتظاهر – قانون المحكمة الاتحادية ...) فهذه قوانين تأسيسية مكملة للدستور ولا تحتمل التأخير والإبطاء والمماطلة والخلاف مع التذكير ان دستورنا هو دستور العام ٢٠٠٥ ونحن الآن في الايام الاخيرة لعام ٢٠١٣.

٣- نبه هذا البحث إلى معاناة العراق من عوق مؤسساتي وعوز تشريعي وعبث بالثروات وعجز عن الاداء والمنجز، سببه كتل (خلافية) متصدرة للعملية السياسية في العراق.

٤- أشار هذا البحث إلى ان العراق يشهد (عناد) سياسي بين الكتل (الخلافية) المتصدرة ولا يشهد (تنافس) سياسي فيما بينها.

٥- لا يجوز ان يبقى رجال الكتل (الخلافية) المتصدرة (رجال سياسة فقط) ... ويجوز ان يتحول هؤلاء إلى (رجال دولة) في جميع المؤسسات التنفيذية والتشريعية. عندها يتخلص رجال سياسة الكتل الخلافية من عادة (نشرهم الغبار وشكواهم من عدم الرؤية) التي وصف نابليون بونابرت السياسيين بها .

Summary

The judgment of objects must be consistent with intellect and prudence. The judicious political literature about today Iraq's transition from political entity to good governance civil state assured the need to probe for wisdom and reason in a societal contract (term constitution) between individuals and groups of this entity. The constitution has become the arbiter after its ratification and it is dependable in all issues related to the construction of good governance state as long as it combines prudence an intellect in its script in one hand and it is the object of consent and agreement in the other hand.According to what preceded we end up in this

research to a deduction about what is correct and what is incorrect in Iraq's existed political life. The followings are the apparent in a long manifest:

It is incorrect to understand and deal with federalism at powerful federal government and feeble local governments' denotation (Region of Kurdistan government and local governments).It is also incorrect to understand federalism as weak federal government and strong local governments but it is correct to understand federalism as powerful federal government and strong local governments on condition that the sources of all parties power derived from jurisdictions authorized by constitution and law ,In the sequence of concern to move Iraq from the status of political entity to good governance civil state it incorrect to speak about disputed codes the constitution clearly pointed out. It affirmed the necessity of its enact (these laws are more than sixty laws , among them are the laws of petrol and Natural Gas , Political Parties , Freedom of speech and Demonist ration , and Law of Supreme Court) .These laws are constituent and supplementary to constitution and they do not tolerate postponed, delay, and disputes. Bearing in mind that our constitution had been notified in 2005 and we are now in the last days of 2013.What is particularly correct in this issue is to underline the structural hindering, legislatives lack, national wealth abuse; an performance efficiency caused by conflicting political blocks which lea the political process in Iraq.

So the manifest (of what is correct and incorrect) will be longer during the sequence of Iraq's transition from an entity to a state , therefore it is wrong to keep the status of political obstinacy between political blocks , and this condition has to be replaced by political competition . The men of leading political blocks must changed from politicians to statement in legislative and executive establishment. At the time they prove they manage to get rid of the habib of dispersing dust and complain from being deprived of vision, as Napoleon described politicians.

المصادر:

• استعمل مفهوم الأزمة على أنه تهديد خطير لوجود النظام السياسي او هي تغير مهم في طريقة عمل السياسة، سواء أكان ذلك نتيجة ادخال مؤسسات جديدة ام نتيجة تغيرات في العملية السياسية ، او تكون الازمة تصنيفاً للمشكلات التي تواجه الحكومات . نقلاً عن السيد عبد المطلب غانم، ادارة التنمية المستقلة: ابعاد وتخوم جديدة، من كتاب (دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق)، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨٠ .

• تنص المادة (٦١ – ثامناً ب) من الدستور العراقي الدائم الصادر عام ٢٠٠٥ على :١– لرئيس الجمهورية، تقديم طلب إلى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

٢. لمجلس النواب، بناءً على طلب خُمس (٥/١) من اعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز ان يقدم هذا الطلب الا بعد استجواب موجهٍ الى رئيس مجلس الوزراء، وبعد سبعة ايام في الاقل من تقديم الطلب.

٣. يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه.

• حول هذا الموضوع ينظر ستيفن ويكن وماريسا سوليفان، تنافس الإرادات يميط اللثام عن إضطراب التحالفات السياسية العراقية، ترجمة وتلخيص د . نصر محمد علي ، نشرة العراق في مراكز الابحاث العالمية ، العدد ١٨ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، الاثنين ٢٠/ ٢٠١٣/٥، ص٦. وللمزيد حول اسباب الازمة السياسية العراقية ينظر مجموعة الازمات الدولية : الازمة السياسية المتصاعدة في العراق ، نشرة العراق في مراكز الابحاث العالمية ، العدد ١٠، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، الاثنين ٢٠/٣ /٢٠١٣ ، ص ٨ . وكذلك ينظر ريتشارد ويتز، مخاطر متزايدة من الجمود السياسي في العراق ، العدد العاشر ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء، الاثنين ٢٠/ ٣/ ٢٠١٣، ص٥.

(١) د. حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري ، على الموقع
www.studies.aljazeera.net/files/

(٢) صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، نقلاً عن مساعيد فاطمة ، التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية : نماذج مختارة ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، عدد خاص ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٢١٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

(٤) محمد نور الدين افاية، الديمقراطية المنقوصة : في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه ، منتدى المعارف ، بيروت،،٢٠١٣ ، ص ٩٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩٣.

(٦) ينظر المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

(٧) د. حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سابق .

(٨) المصدر نفسه .

(٩) د . برهان غليون ،الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري ، من كتاب (نحو مشروع حضاري نهضوي عربي)(ندوة فكرية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٤٠–٤٤٣ . وعن التحول ينظر ايضاً جمال عبد

الكريم الشبلي ، التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الاردن ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٣٩ ، ابو ظبي، ٢٠٠٠ ، ص ٨ .

• وصف ارسطو المواطن بانه كالملاح وهو عضو جماعة مواطن الديمقراطية' وله دائما رابطة بالدولة واعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما . ينظر ارسطو طاليس ، السياسة ، ترجمة احمد لطفي السيد ، منشورات الجمل ، بغداد – بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩١ و ص ١٩٥ .

(١٠) عن الدولة ينظر أ . م . د عبد الجبار احمد عبد الله ، سبع مسائل في احسن الوسائل للسياسة العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦ ، كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٨ ، ص ص ١٢٢–١٢٣ .

• في سياق هذه الفكرة من الضروري لعملية الدمقرطة ان تنتظر عملية بناء الدولة . وحيثما تكون الدولة قد انهارت بشكل كامل ، او سقطت تحت وطأة صراع اهلي ، او تحت وطأة كوارث متراكمة او حادة ، فان الانتقال السريع نحو المنافسة السياسية المفتوحة ونحو الانتخابات العامة يشكل عملاً بعيداً عن الرشد . فالدولة في حاجة الى القدرة على العمل بالحد الادنى ، على الاقل ،كما ينبغي لها ان تمتلك ما يشمل احتكارا لحق استعمال القوة المسلحة ، قبل ان يتسنى لمثل هذا البلد ان يجر نفسه الى طريق التطور الديمقراطي التعددي المستدام . ينظر توماس كاروثرز ،كيف تنشأ الديمقراطيات المغالطة في النظرية التعاقبية حول الديمقراطية ، مجلة الديمقراطية ، العدد ١٨ ،كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧ ، ص١١.

• • ان المواطنة: مصدر رباعي مشتق من فعل وَطَن على الأمر: أضمر أن يفعله معه، كما يدل على المشاركة والمداومة والاستمرار، ومن ملفوظات المواطنة–ايضاً– وطن يطن وطناً بالمكان: أقام فيه، ووطَّن نفسه على الأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، واستوطن البلد: اتخذه وطناً، وتوطنت نفسه على كذا: حملت عليه. والمواطن: جمع مفرده موطِن، والوطن: المشهد من مشاهد الحرب، والمواطن من يقيم معك فيه. منجد الطلاب ، ط ٤٧ ،دار المشرق ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٩٢٧ . كذلك تقتضي ممارسة المواطنة ممارسة حقيقية ، وذلك من خلال التوافق التام بين الوحدة الثقافية والوحدة السياسية . ويفترض مبدأ الوطنيات، كما كتب ارنيست جيلنير عام ١٩٨٣ (ان تتوافق الوحدة السياسية والوحدة الوطنية) . نقلاً عن باتريك سافيدان ، الدولة والتعدد الثقافي ، ترجمة المصطفى حسوني ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ٢٠١١ ، ص٤٢ .

• •• تعرف الديمقراطية التوافقية بأنها (.. استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية..) ينظر آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد – بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٧ . اما عناصر الديمقراطية التوافقية وفقا لـ(آرنت ليبهارت) فهي تحالف حكومي كبير يضم المكونات الاساسية للمجتمع المتعدد ، والفيتو المتبادل او حكم (الاغلبية المتراضية) ، والتمثيل السياسي النسبي، ثم استقلال مكونات المجتمع المتعدد في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة . ينظر آرنت ليبهارت، المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(١١) ينظر د. عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة فكر، العدد الخامس، بغداد، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٠–٢١ .

(١٢) كينث بولاك، قراءة ميكافللي للوضع في العراق ، نشرة العراق في مراكز الابحاث العالمية ، العدد ٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، الاثنين ٢/٢٥ /٢٠١٣ ، ص ٦ . للمزيد عن افكار ميكافيلي السياسية ينظر

كاظم علي مهدي ، الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٢٤ .

(١٣) ينظر مؤسسة بيرتلسمان ، مؤشر بيرتلسمان للتحول الديمقراطي ٢٠٠٨ ، مركز الخليج للابحاث ، دبي ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٦٠ – ٦١ . وايضاً د. منتصر العيداني ، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجا ١٩٩٠– ٢٠١١ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٠.

• هنالك حقيقة جاء بها تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى عام ٢٠٠٣ مفادها ان عملية الاطاحة بصدام ، لن تؤدي الى موجة من الثورات الديمقراطية الناجحة ضد الاوتوقراطيات الشرق الاوسط . ينظر مصطفى الكاظمي ، مسألة العراق المصالحة بين الماضي والمستقبل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت،٢٠١٢، ص ٢٩ .

• هنالك وسيلتان لبلوغ السلطة المطلقة الاولى بوساطة القوة الطبيعية والثانية في اتفاق البشر فيما بينهم واخير قد تسمى بالدولة السياسية . ينظر توماس هوبز ، اللفياثان : الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ، ترجمة ديانا حبيب حرب ، بشرى صعب ، مراجعة وتقديم رضوان السيد ، دار كلمة ،ابو ظبي ، ٢٠١١ . ص ١٨١.

(١٤) د . محمد نور الدين أفاية ، مصدر سابق، ص ٩١ .

(١٥) عن الموضوع ينظر المصدر نفسه، ص ١٠١ .

• عن هذه اللحظات الديمقراطية ينظر د عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٤وما بعدها .

•• يوجد هنالك ما يزيد عن ٩٠ دولة من دول العالم هي ذات تعددية عرقية واثنية وقومية ، ومع ذلك فقد استطاعت غالبيتها تحقيق خطوات جيدة نحو الديمقراطية مع اختلاف مستوياتها ما بين دولة وأخرى .

(١٦) سليم مطر، الذات الجريحة إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرقمتوسطي)، ط٤، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد، ٢٠٠٨ .ص ٣٦٣ .

(١٧) د .برهان غليون، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩، ص ص ٧– ٨ .

(١٨) د جابر حبيب جابر ، صراع الدولة والهوية في العراق، ضمن ندوة اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشراف ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧ .

(١٩) أ . د عبد علي كاظم المعموري ، اشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية (ارث الماضي وعصف الاحتلال) ، من كتاب (المواطنة والهوية العراقية) ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، بيروت ، تموز ٢٠١١ ، ص ٤٦ .

• وهنا يرى العالم الاجتماعي الالماني يورغن هابرماس ، ان الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيس لتفجر ازمة الهوية ، ويرجعه الى ضعف الوعي الاجتماعي من الداخل أي من الذات اولا ، ومن الآخر ثانيا ، على الرغم من الصعوبة البالغة في الفصل بينهما كونهما يرتبطان بعلاقة متبادلة فيما بينهما . نقلاً عن أ . د عبد علي كاظم المعموري ، المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(٢٠) د عامر حسن فياض في ندوة تلفزيونية عام ٢٠٠٥ . وايضاً د. عبد الجبار احمد عبد الله ، اليات تفكيك الحرب الاهلية، مجلة المستقبل العراقي ، ، العدد ٧ ، مركز العراق للأبحاث ، حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، ص ٣٧ . وينظر كذلك أ . د عبد الجبار احمد عبد الله ، العراق ومحنة الديمقراطية (دراسات سياسية راهنة) بغداد ، ٢٠١٣، ص ١٤٤ .

(٢١) ينظر مصطفى الكاظمي، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

• يقصد بعملية التطعيم النباتي تركيب جزء من نبات (برعم أو قلم) واتحاده مع نبات آخر لتكوين نبات جديد، ويسمى النبات الذي يركب عليه بالأصل للاستفادة من مجموعه الجذري، بينما النبات الأخر الذي ينمو فيكون المجموع الخضري والثمري يسمى الطعم، وتعتبر عملية التطعيم أحد طرائق الإكثار الخضري، وللتطعيم عنصرين أساسين هما الطعم والأصل حسب الشكل. ينظر الموقع الالكتروني

http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php?option=com

(٢٢) د . برهان غليون، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات ، مصدر سابق ، ص ١١٧ .

(٢٣) ابراهيم البدوي وسمير المقدسي ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٣٨٤ ، شباط ٢٠١١، ص ٩٥.

(٢٤) رضوان زيادة ،الديمقراطية التوافقية كمرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي قي الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤ ،كانون الاول ٢٠٠٦ ، ص ٩٣ .

(٢٥) د. ياسين سعد محمد البكري،*مقومات التعايش السلمي* في العراق في ظل الانقسامات الفئوية ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية ، جامعة السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ٣٣٦ .

(٢٦) كاظم شبيب ، المسالة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ص ١٧٦ ١٧٧ .

• يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما العدالة والانتقال ، ولكن المعنى الدلالي الادق للمفهوم يعني : تحقيق العدالة اثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولةً من الدول . ويشير المفهوم الى حقل من النشاط او التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الانسان ، الابادة الجماعية ، او اشكال اخرى من الانتهاكات تشمل جرائم ضد الانسانية ، او الحرب الاهلية ، وذلك من اجل بناء مجتمع اكثر ديمقراطية لمستقبل آمن. للمزيد ينظر رضوان زيادة ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٣ .

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٩٠ .

(٣٠) د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراقي المعاصر، كتاب الصباح الثقافي، مطابع جريدة الصباح، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٠و ص ١٤٠ .

(٣١) ابراهيم البدوي وسمير المقدسي ، مصدر سابق ، ص٩٦.

(٣٢) عن غياب الطبقة الوسطى ينظر، د جابر حبيب جابر ، ولادة العراق الديمقراطي (المقدمة) ، ضمن ندوة اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشراف ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠ وما بعدها .

(٣٣) د . عبد الجبار عبد الله ، العراق بين سياسة الانتخاب وانتخاب السياسة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٣ ، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٣٤) د . برهان غليون المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات ، مصدر سابق ،ص ٧٥ .

• يستند انصار هذا المشروع للقانون الى المادة (١٢٥) من الدستور العراقي الدائم ، والتي تنص : (يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الاخرى، وينظم ذلك بقانون). والمادة (١٠٥) من الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ التي تنص على :(

تؤسس هيئةٌ عامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في المشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة، والبعثات والزمالات الدراسية، والوفود والمؤتمرات الاقليمية والدولية، وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية، والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وتنظم بقانون).

(٣٥) ينظر . عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مصدر سابق ، ص ص ٢٤-٢٥ .

• يقول الدكتور فالح عبد الجبار(أزعم ان قانون الادارة الانتقالية يبلغ من الرقي مبلغا يتجاوز به المستوى الراهن للمجتمع العراقي تجاوزا مرعبا واقول مرعبا بوعي تام لان العراق فقد الكثير من سماته المدنية ، وعاد القهقري في مستواه الفكري والسياسي الى عالم ما قبل الدولة الحديثة . ولم يعد يقوى مؤقتا كما نامل على استعادة عافيته الحضارية) . ينظر فالح عبد الجبار ، مازق الدستور ، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق ، من كتاب (مازق الدستور نقد وتحليل) ، مجموعة باحثين ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٦ ، بغداد – بيروت ،ص ١١١. وعلى الملاحظات حول هذا القانون ينظر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، اعداد وتقويم القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي ، اذار ٢٠٠٤، المكتبة القانونية ، بغداد ، ص٧ . وكذلك ينظر فراس عبد الرزاق السوداني، العراق مستقبل بدستور غامض، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٥ ، ص ١٨٩ وما بعدها.

(٣٦) معوقات التحول الديمقراطي في العراق ، اعداد عباس راضي العامري، سلسلة الملف٤ ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، ٢٠١٣ ، ص ٧٥ .

• ان احد الحلول اللازمة لحل ازمة الشرعية هو قيام الديمقراطية الدستورية في العراق ، والمعتمدة على توافر شرطين جوهريين :

أ. المساواة السياسية بين المواطنين عبر مبدأيين مهمين هما المساواة والمواطنة .

ب. التوصل الى صيغة دستور ديمقراطي ، والدستور الديمقراطي ليس منحة من احد، ولا يجوز الرجوع عنه او تعديله الا وفق أحكامه . حول الموضوع ينظر د. عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، من كتاب (التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير ٢٠٠٥، ص ٦٨.

(٣٧) علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، آذار ٢٠٠٧ ، ص ص ٨٦– ٨٧ . وكذلك ينظر سالم مطر عبد الله، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات إقليمية، العدد ١٣، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٤٤٩ .

(٣٨) د. مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، العدد الأول، مركز دراسات المشرق العربي، صيف ٢٠٠٨، ص ٩٦ .

(٣٩) د. نديم الجابري، المصالحة الوطنية: العقد ومعالم الطريق، من كتاب (الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق)، إعداد وتحرير حسن عبد اللطيف البزاز، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٣-٥٤ .

(٤٠) احمد السيد تركي ، اعراض ما بعد الاحتلال التداعيات السياسية والامنية للانسحاب الاميركي من العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢، ص ١٤٨.

(٤١) د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراقي المعاصر، مصدر سابق ، ص ١٣٩ .

[٤٢] د. مازن مرسول محمد، سوسيولوجيا الازمة المجتمع العراقي نموذجا – دراسة نظرية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٢٧– ١٢٨ .

[٤٣] د.عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة ،الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٥ .

[٤٤] رضوان زيادة ، مصدر سابق، ص ٩٢ .

[٤٥] احمد السيد تركي ، مصدر سابق، ص ١٤٧.

[٤٦] برهان غليون، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

[٤٧] المصدر نفسه ، ص ص ٢٦–٢٧ .

(٤٨) كاظم شبيب ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

•هناك العديد من الخلافات بين المجموعات والطوائف المختلفة في العملية الدستورية حول توزيع السلطة السياسية والموارد الاقتصادية ، نتج عنه انقسام واضعو الدستور على أسس مذهبية ودينية وأثنية، وطبقا لانحدارهم الإيديولوجي والثقافي، فضلا عن عدم الثقة المتبادلة بين الأطراف السياسية . للمزيد ينظر فالح عبد الجبار، دستور العراق العلاقات العرقية والدينية، ترجمة سعيد شحاته، دراسات عراقية، بغداد – اربيل – بيروت، ٢٠٠٨ .ص ٨ . من هذه الالغام (اللغم ضد مبدا المواطنة ، واللغم المتعارض مع الاتجاه الديمقراطي التحرري ، ولغم الفوضى الاجتماعية ، ولغم النفط والغاز ، ولغم العشائر ومؤسسات المجتمع المدني ، ولغم تغويل قانون الاقاليم والمحافظات ، ولغم تكوين المحكمة الاتحادية العليا) للمزيد ينظر د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراقي المعاصر، مصدر سابق، ص ص ١٥٦ – ١٦٠.

••حول مشروع قانون الاحزاب السياسية ينظر الموقع الرسمي للبرلمان العراقي

http://www.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/Container.aspx?LwID=355

وحول اشكالية قانون الاحزاب السياسية ينظر طارق حرب ، نشوار تعليقات على وقائع ٢٠١١ الدستورية والقانونية والثقافية العراقية ، صفحات للدراسات والنشر ، سورية ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠ وما بعدها .

[٤٩] نقلاً عن د. منتصر العيداني ، مصدر سابق، ص ص ٢٦٢–٢٦٣.

[٥٠] د . برهان غليون، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات ، مصدر سابق، ص ص ١١٦ –١١٧ .

[٥١] سليم مطر ، مصدر سابق، ص 26.

• ومن هنا عد (هنتنجتون) المأسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية ، لأنها تنظم الصراع من حيث اشكاله ، وطبيعته ، وطرق السيطرة عليه . ينظر ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٢.

[٥٢] نقلاً عن د جابر حبيب جابر ، صراع الدولة والهوية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

[٥٣] كذلك ينظر د جابر حبيب جابر ، ولادة العراق الديمقراطي (المقدمة) ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

• أبرز ما يميز الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ هو انقلابه على النظام التوافقي وتحوله الى نظام الاغلبية. ينظر فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم ، من كتاب (مازق الدستور نقد وتحليل) ، مجموعة باحثين ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد – بيروت ،٢٠٠٦ ، ص ٨٤ .

(٥٤) نزيه ن . الايوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط ، ترجمة امجد حسين ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٣٨٩ .

• يرى البعض بأن اصطلاح الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية (**Foedus**) ومعناها المعاهدة او الاتفاق. والبعض الآخر يرى انه اشتق من الكلمة الانكليزية (**Federation**) بمعنى الاتحاد . وقد عرف الفيدرالية الفقيه (مرسيل بريلو) بانها : (اتحاد دول يخضع جزئياً لسلطة مركزية واحدة (السلطة الفيدرالية)، وتحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي ودستوري واداري وقضائي (سلطة الدول الأعضاء او المتحدة) . ينظر محمد عمر مولود ، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٣ وما بعدها . هذا ويوجد في العالم اليوم (٢٥) خمس وعشرون دولة فدرالية تمثل في مجموعها ٤٠ ٪ أربعين من المئة من عدد سكان العالم من بينها أكبر الدول الديمقراطية في العالم وأكثرها تعقيداً كالهند وأمريكا والبرازيل وألمانيا والمكسيك . للمزيد ينظر غازي فيصل مهدي، نظاما الفيدرالية واللامركزية الإدارية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، مجلة التشريع والقضاء ، كانون الثاني – شباط – اذار ، ٢٠٠٩ ، بغداد ، ص ١٩ .

(٥٥) عامر حسن فياض ، في مجموعة مؤلفين ، سيناريوهات تقسيم العراق رؤية نقدية ، سلسلة الندوات (٤) ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٣ .

(٥٦) محمد عمر مولود ، مصدر سابق ،ص ص ٣٢–٣٣ .

• نصت المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم على ان:(جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) . بينما أكدت المادة (١١٧) من الدستور (أولاً :- يقر هذا الدستور، عند نفاذه، اقليم كردستان وسلطاته القائمة، اقليماً اتحادياً. ثانياً :- يقر هذا الدستور، الاقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لاحكامه).

(٥٧) د . عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٩ ، جامعة بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٤ ، ص ١١٠ .

(٥٨) غازي فيصل مهدي، مصدر سابق ، ص ص ٢١–٢٢ .

• المادة (١١٤) من الدستور العراقي الدائم .

•• المادة (١١٥) من الدستور العراقي الدائم .

• •• جاء في الدستور العراقي الدائم المادة (١١٩) بنصوص تعالج أسلوب تكون الأقاليم في الدولة العراقية، نصت على انه :(يحق لكل محافظة او أكثر، تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين: اولاً تقديم طلب من الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم . ثانياً: طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم) .

(٥٩) محمد عمر مولود ، مصدر سابق، ص ص ٥٦–٥٧ .

(٦٠) حول الجدل الدستوري للتعديل الدستور ينظر طارق حرب، مصدر سابق ، ص ٢٤ وما بعدها .

(٦١) حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، من كتاب (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩٦ .

(٦٢) ينظر موقع البنك الدولي حول الموضوع **http://web.worldbank.org/**

كذلك حسن كريم ، المصدر السابق ، ص ص ١٥ –١٦ ،

(٦٣) ينظر موقع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول الموضوع**http://archive.arabstates.undp.org**

وايضاً حسن كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

(٦٤) د عامر حسن فياض ، السلوك الديمقراطي واثره في بناء عراق ما بعد الانسحاب الامريكي ،من كتاب الواقع السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي ، مركز انماء للبحوث والدراسات ، حلة ، ٢٠١٠ ، ص ٧ .

(٦٥) وتربع العراق على قمة هرم الفساد الدولي اذ احتل للعامين (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) المرتبة الثانية ، وبتسلسل ١٧٨ من مجموع ١٨٠ دولة، مع مينمار والصومال . وعن هذا الموضوع ، يقول (مهدي الحافظ وزير التخطيط الاسبق) :(هناك مناخ جديد ومغر قد تشكل في العراق نتيجة غياب السلطة الوطنية الفعالة ذات الصلاحيات القوية ، بالإضافة الى الانفتاح العام الذي رافق تغير النظام ، وهيمنة الاحتلال الاجنبي وتدفق اموال من الخارج وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية) . نقلاً عن هيثم كريم صيوان ، فساد الطبقة السياسية في العراق دراسة اقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٩ ، تموز ٢٠١١ ، ص٧١. وفي العام ٢٠١٢ احتل المرتبة الثالثة بعد الصومال والسودان وبدرجة ١٨ من ١٠٠ ينظر الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية www. Transparency.org/Spi2012

(٦٦) ينظر د. عامر حسن فياض،سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراقي المعاصر،مصدر سابق، ص ١٢١ .

(٦٧) ينظر د .عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ و ايضاً د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٣٥ .

(٦٨) باتريك سافيدان ، مصدر سابق ، ص٦٤ .